

تنافس عربي تركي على استمالة موقف الجزائر من الملف الليبي

الدبلوماسية الإماراتية تتحرك لسد الطريق على نفوذ أنقرة في شمال أفريقيا

زار وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان الجزائر الاثنين وهو اليوم نفسه الذي غادر فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هذا البلد متجهاً إلى دول أفريقية أخرى، ويعتبر مراقبون أن زيارة الشيخ عبدالله بن زايد تأتي في سياق قطع الطريق من قبل الدبلوماسية الإماراتية أمام الطموح المتنامي لأنقرة من أجل بسط هيمنتها ونفوذها في شمال أفريقيا واعتبار هذه المنطقة بوابة لتنفيذ أجندة أردوغان في أفريقيا.

صابر بليدي

ليبيا، خاصة مع تصعيد التوتر من قبل أنقرة بدعم الميليشيات المسلحة في طرابلس بالعتاد العسكري والمرتبقة إلى جانب توقيعها اتفاقيات مع حكومة الوفاق من بينها التعاون العسكري الذي يشمل إرسال القوات التركية على ليبيا. وذكر بيان صادر عن وزارة الخارجية الجزائرية أن زيارة وزير الخارجية الإماراتي "تندرج في إطار علاقات الأخوة التي تربط البلدين الشقيقين، وستسمح بتقييم التعاون الثنائي في جميع أبعاده ودراسة آفاق تعزيزه خاصة في مجالي الشراكة والاستثمار".

وأضاف البيان "إن هذه الزيارة ستشكل فرصة للوزيرين لتبادل الرؤى حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، خاصة الوضع في ليبيا على ضوء التطورات الأخيرة التي يشهدها هذا البلد الجار، وسعي الجزائر والأطراف الدولية الفاعلة لإيجاد حل سياسي يضع حداً للأزمة الليبية عبر الحوار الشامل بين الأطراف الليبية، بعيداً عن أي تدخل أجنبي".

ووجه الشيخ عبدالله بن زايد دعوة رسمية للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لزيارة الإمارات. وقال، خلال مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم إنه نقل لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تحيات نظيره الإماراتي، منتظراً منه تلبية دعوته لزيارة الإمارات.

وأضاف "نتطلع أن تكون الزيارة قريبة تسهم في تقوية العلاقات بين البلدين، خاصة في القطاعات الاستراتيجية". ويرى مراقبون أن الإمارات تعتبر الجزائر بوابة لدعم شمال أفريقيا خاصة مع استعادة حضورها الدبلوماسي في الملف الليبي، إذ تدرك أبو ظبي أن فوزاً التوتيرات المتصاعدة للصراع بين الأطراف الليبية قد يكون لها تداعيات أمنية خطيرة على المنطقة وهو ما يدعو لتسريع جهود التوصل إلى تسوية تنهي النزاع في ليبيا.

في المقابل، تكشف المواقف والتصريحات المتواترة من المسؤولين

الجزائر - تزامنت زيارة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان إلى الجزائر الاثنين مع اختتام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زيارته إلى البلد، وما أثارته من جدل حول رهان الأتراك على تصدير الطموح العثماني في المنطقة العربية وشمال أفريقيا واعتبارها بوابة نحو مد نفوذ أنقرة في القارة الأفريقية، عبر مغريات اقتصادية وثقافية واجتماعية. وتبدي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً لافتاً بالتطورات المتسارعة في الجزء الغربي من المنطقة العربية، ولا تتوانى في بذل جهودها من أجل تحييد منطقة شمال أفريقيا عن الصراعات الإقليمية المتصاعدة، خاصة بعد التصعيد الذي يعيشه الملف الليبي بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية والاستراتيجية السائدة في المنطقة.

أبو ظبي تدرك أن فوز التوتيرات المتصاعدة للصراع بين الأطراف الليبية قد تكون لها تداعيات أمنية خطيرة على المنطقة

وتحمل زيارة العمل التي أداها الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان إلى الجزائر، الاثنين، العديد من الدلالات السياسية والدبلوماسية قياساً بترامتها مع التطورات التي يشهدها الملف الليبي والنشاط الدبلوماسي الدائر في الجزائر لبلورة موقف إقليمي ودولي للتوصل إلى حل للأزمة البلد الجار.

وتأتي زيارة وزير الخارجية الإماراتي في إطار الزخم الدبلوماسي الذي تعيشه الجزائر تزامناً مع استعادة دورها في الملف الليبي وحضورها كاحد الأطراف الرئيسية المشاركة في الجهود الإقليمية والدولية للخروج بحل ينهي الصراع في



انسجام واضح

وكانت استثمارات عربية وإماراتية عديدة قد تعطلت في الجزائر، كما هو الشأن بالنسبة لمشروعات شركتي "إعمار" و"دنيا بارك"، تحت ضغط لوبيات داخلية ذات توجهات سياسية وأيديولوجية، في حين حققت موانئ دبي التي تدير موانئ الجزائر وشركة التنغ والكبريت نجاحاً ملحوظاً.

ويتوقع مراقبون جزائريون أن تكون زيارة وزير الخارجية الإماراتي فاتحة لسلسلة مشاورات واتصالات موسعة بين البلدين، لتكريس فرص التعاون والاستثمار، بعد أن أبدت كل من الإمارات السعودية رغبتها في استثمار عدة مليارات في الجزائر.

وكانت الرياض بدورها قد عبرت، خلال زيارة لرئيس الوزراء السابق عبدالمالك سلال في العام 2016، عن استعدادها لإطلاق استثمارات في الجزائر بقيمة 10 مليارات دولار.

ثقافياً مع الجزائر في المجالين الفني والسينمائي. وتعد حماية المعالم الإسلامية والتراثية والتعاون الفني الجسور التي تعكس نوايا أنقرة وطهران في توظيف كل الوسائل المتاحة لديهما من أجل تصدير أفكارهما الأيديولوجية وتحقيق طموحاتهما التوسعية في بلدان المغرب العربي وبقية الدول الأفريقية، حيث دأب أردوغان ونظيره الإيراني حسن روحاني، على قيادة زيارات مكوكية في القارة انطلاقاً من الجزائر ودول المغرب العربي.

ومن المتوقع أن يطلع الشيخ عبدالله بن زايد خلال اجتماعاته بالرئيس عبدالمجيد تبون وغيره من المسؤولين الجزائريين الكبار على آخر المشاورات الدبلوماسية الجارية حول الملف الليبي. كما ستطرق المباحثات لتعزيز التعاون بين البلدين في كافة مجالات

الأيديولوجية والسياسية على غرار تركيا وإيران، وهما اللتان باتتا تديبان اهتماماً بالتوجه لاستعادة أمجاد ماضيهما في شمال أفريقيا تحت غطاء التعاون الاقتصادي والتعاون وبعث الأواصر المشتركة بما فيها المسائل الثقافية والتراثية.

وينتظر أن يكون الملف الليبي حاضراً بقوة في اللقاءات التي سيعقدها الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان مع المسؤولين الجزائريين، من أجل بلورة موقف مشترك يجنب المنطقة فوزاً حرب محتملة، خاصة في ظل تهديدات تركيا بالتدخل العسكري في طرابلس.

وتدعم تركيا في الجزائر العديد من المشروعات المتصلة بحماية وترميم المعالم التراثية التي تعود للعهد العثماني كمسجد كتشاوة بوسط العاصمة، الذي زارته حرم أردوغان. كما أبرمت طهران في وقت سابق اتفاقاً

الاتراك وعلى رأسهم الرئيس أردوغان أن تصعيد الأزمة في ليبيا ليس مهماً ما دامت التطورات ستساعد في تنفيذ أجندة أردوغان في منطقة شمال أفريقيا والتي كانت واضحة من خلال الدعم السياسي والعسكري الذي يقدمه لفائدة المجموعات الإسلامية في طرابلس.

وغادر أردوغان الاثنين الجزائر متجهاً إلى غامبيا والسنگال في إطار جولة أفريقية.

وتكشف تحركات أنقرة سعيها المتواصل لفرض هيمنتها على بعض الدول الأفريقية تحت غطاء التعاون الاقتصادي والسياسي وحتى الثقافي والفني. وتراهن الدبلوماسية الخليجية على مد جسور جديدة مع دول المغرب العربي من أجل دعم التعاون العربي وخلق المنافذ التي تحاول بعض القوى الإقليمية العبور منها لتصدير أفكارها

النهضة تلعب كل أوراقها خشية سحب بساط الحكم من تحتها

الحركة تناور بسبب مخاوفها من تنامي دور الرئيس سعيد في حل الأزمة السياسية

قديمها بعد أن كانت لسنوات تحكم في العلن سواء عندما ترأست الترويكا أو عندما دخلت في توافق مع حركة نداء تونس في البداية ودعمها حكومة يوسف الشاهد بعد نهاية التوافق.



محمد عبو
النهضة أبرز طرف سياسي يفتش إعادة الانتخابات

ويمكن لتمسك النهضة بحكومة وحدة وطنية موسعة ورفضها لحكومة ائتلافية ضيقة أن يكون حجرة عثرة على طريق مساعي الفخفاخ، وهو ما يعني بدوره أن تونس تبتعد أكثر عن أفق انتهاء الأزمة السياسية التي تغرق فيها نتيجة مشهد برلماني مشّتت.

وعبر عدد من الأحزاب التونسية سابقاً عن الرغبة في توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، إذ تعتبر هذه الأحزاب أن الأزمات السياسية التي تعيشها البلاد من وقت لآخر سببها النظام السياسي الهجين الذي يعطي صلاحيات كبيرة للبرلمان ورئيس الحكومة، مقابل تحديد صلاحيات رئيس البلاد.

وتعكس المشاركة في التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية، إذ كانت النسبة أكبر في الرئاسيات، اهتمام التونسيين بمنصب الرئيس أكثر من اهتمامهم بمن سيكون في البرلمان لنباتش مشاريع القوانين في إشارة إلى الحنين إلى صورة الرئيس الفاعل.

نتائج انتخابات 2014 و2019 فبعد أن كانت النهضة صاحبة أكبر الكتل الانتخابية في المجلس الوطني التأسيسي بـ89 نائباً بعد فوزها الكبير في تشريعات 2011 مكّنها من تكوين ائتلاف الترويكا الذي حكم إلى أن تعرّض لهزة كبيرة عندما عاشت تونس أول اغتيالين سياسيين في تاريخها وسلسلة من الهجمات الإرهابية وبالتالي، فإن تهديد النهضة بانها مستعدة للانتخابات مبكرة ليس سوى محاولة لترجيح كفة التفاوض حول تركيبة الحكومة الجديدة لصالحها.

وليس تمسك النهضة يجعل حزب قلب تونس ضمن الأطراف التي يتشاور معها الفخفاخ للخروج بتركيبة حكومية تكسب ثقة البرلمان حرصاً على أهمية تشريك هذا الحزب من جانبها بل سعي إلى تحجيم دور الرئيس قيس سعيد في مسار تشكيل الحكومة.

وبدأت مخاوف النهضة من دور سعيد البارز في حل أزمة تشكيل الحكومة عندما كلف الرئيس الفخفاخ بهذه المهمة في حين أنه لم يكن مرشحاً من قبل النهضة، إذ يعني هذا الأمر سحب البساط من تحت

البرلماني حالياً ومن بينها حركة النهضة، إذ يرى المراقبون أنه في حال تمّت إعادة الانتخابات سيعاقب الشعب أعضاء البرلمان وأحزابهم بعدم التصويت لهم بسبب فشلهم في الاتفاق حول تركيبة وطبيعة الحكومة التي ستقود تونس في المرحلة القادمة.

وقال أمين عام حزب التيار الديمقراطي محمد عبو، رداً على

إمكانية إجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها. وقال "إذا فشلنا في تشكيل حكومة، فعلياً أن نعود للشعب الذي سيبأخذ في الاعتبار كل ما حصل في مفاوضات تشكيل الحكومة".

لكن إعادة الانتخابات ستكون خياراً مؤلماً ومجازفة كبيرة بالنسبة للأحزاب والقوى السياسية المشكّلة للمشهد



مفتاح الحل بيد الرئيس لا في يد النهضة

تونس - أثبتت نتائج مجلس شوري حزب النهضة الأخير مدى الخشية والتخوف لدى الحركة الإسلامية من سحب البساط من تحت قديمها في ما يتعلق بتشكيل الحكومة الإسلامية، وهو ما كان واضحاً خاصة من خلال إعلان رئيس مجلس شوري النهضة عبدالكريم الهاروني رفض الحركة "الحكومة ائتلافية ضيقة" ومطالبتها بـ"حكومة وحدة وطنية موسعة".

وشدّت النهضة الاثنين على رفضها لحكومة ائتلافية تقتصر على بعض القوى وتقصي أخرى ملوثة باستعمال كل الأساليب لمنع ذلك، بما فيها خيار إعادة الانتخابات التشريعية.

ويعدّ هذا الموقف من النهضة تحدياً حقيقياً لرئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ الذي أقصى حزب قلب تونس التابع لقبول الإعلام نبيل القروي والحزب الحر الدستوري من مشاورات تشكيل الحكومة المقبلة.

وقال الهاروني رئيس مجلس شوري النهضة في مؤتمر صحافي الاثنين "طبعاً نرفض أن يقتصر الائتلاف على بعض الأطراف".

وتابع "النهضة جادة في طلبها من رئيس الحكومة المكلف بتوسيع التشكيل الحكومي وعدم إقصاء أي طرف لأن البلاد تحتاج حكومة وحدة وطنية مستقرة قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة والقيام بإصلاحات ضرورية".

وأكد الهاروني أنّ مجلس شوري النهضة اوصى المكتب التنفيذي للحركة بالاستعداد لكل الاحتمالات، بما في ذلك